International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

دراسة العوامل الاقتصادية المحددة لمعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2024

عادل محمد خليفة غانم
أستاذ الاقتصاد الزراعي، مكتب دراسات وبحوث الأمن الغذائي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
aghanem@ksu.edu.sa
ORCID: https://orcid.org/0000-0002-4852-1724

عبد الله طارق ناصر الناصر
طالب بكالوريوس الاقتصاد التطبيقي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

الملخص

نظراً للآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على مشكلة البطالة، فقد استهدفت هذه الدراسة قياس الأثر النسبي (المرونة) لأهم العوامل المحددة للبطالة في المملكة العربية السعودية، باستخدام التحليل الاقتصادي القياسي خلال الفترة 2000- 2024. وتبين من هذه الدراسة أن معظم العاملون في القطاع الحكومي سعوديون، في حين تتركز العمالة الوافدة في القطاع الخاص. وتراوح معدل البطالة في المملكة العربية السعودية بين حد أدنى بلغ 3.5% عام 2024، وحد أعلى بلغ 7.7% عام 2020، بمتوسط سنوي بلغ 5.51% خلال فترة الدراسة. وتفوق معدل البطالة للإناث على نظيره للذكور، نظراً لتراجع البطالة للذكور بمعدل بلغ 2.7%، في حين ازدادت البطالة للإناث بمعدل بلغ 1.9% خلال الفترة 2000- 2024.

وتبين أن زيادة قدرها 10% في كل من معدل الاستثمارات المحلية، نسبة العمالة السعودية إلى نظيرتها الوافدة، تؤدي إلى تراجع البطالة في المملكة العربية السعودية بمعدل يبلغ 9.1%، 3.4% لكل منهما على التوالي، في حين أن زيادة التضخم (معامل الانكماش الضمني) بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة البطالة بمعدل يبلغ 10.6%. وبالرغم من نجاح الدولة في تخفيض معدل البطالة للإناث من 35.7% عام 2012، إلى 13.1% عام 2024، فإن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تأخذ على عاتقها مسؤولية الاستمرار في تخفيض معدلات البطالة بما يتفق مع رؤية المملكة 2030، من خلال زيادة برامج التدريب للعمالة وملائمتها للوظائف المتاحة في سوق العمل.

كلمات دالة: العمالة والبطالة، النمو الاقتصادي، معدل الاستثمارات، التضخم، المملكة العربية السعودية.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

A Study of the Economic Factors Determining the Unemployment Rate in the Kingdom of Saudi Arabia During the Period 2000–2024

Adel Mohammed Khalifa Ghanem
Prof. of Agricultural Economics, Office of Food Security Studies and Research, College of Food and Agriculture Sciences, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia
aghanem@ksu.edu.sa
ORCID: https://orcid.org/0000-0002-4852-1724

Abdullah Tariq Nasser Al- Nasser
Undergraduate Student, Applied Economics Program, College of Food and Agriculture Sciences, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

Given the economic and social repercussions of unemployment, this study aims to measure the relative impact (elasticity) of the most significant determinants of unemployment in Saudi Arabia, using econometric analysis over the period 2000–2024. The study reveals that the majority of employees in the public sector are Saudi nationals, whereas expatriate workers are concentrated in the private sector. The unemployment rate in Saudi Arabia ranged from a low of 3.5% in 2024 to a high of 7.7% in 2020, with an average annual rate of 5.51% during the study period. The female unemployment rate was higher than the male rate, as male unemployment decreased by 2.7%, while female unemployment increased by 1.9% during the period 2000–2024.

The findings show that a 10% increase in both the domestic investment rate and the ratio of Saudi to expatriate workers leads to reductions in unemployment of 9.1% and 3.4%, respectively. Conversely, a 10% increase in inflation (implicit deflator) results in a 10.6% rise in unemployment. Despite the Kingdom's success in reducing the female unemployment rate from 35.7% in 2012 to 13.1% in 2024, the Ministry of Human Resources and Social Development remains committed to further lowering unemployment in line with Saudi Vision 2030 by expanding training programs and aligning them with available labor-market opportunities.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

Keywords: Employment and Unemployment, Economic Growth, Investment Rate, Inflation, Saudi Arabia.

1- المقدمة

مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تعاني منها معظم دول العالم. وأصبحت البطالة مجال اختبار لقدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل المصانع العاطلة. وتحدث البطالة في الدول النامية لأسباب قصور النمو الاقتصادي عن ملاحقة النمو السكاني ونتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل وعدم تأهيل العمالة بما يتناسب مع التغيرات في سوق العمل. وتتسم البطالة بأربعة خصائص أساسية هي: (1) أن الشطر الأكبر من البطالة يتمثل في الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة ولم يجدوا حتى الآن فرصة للعمل، (2) انتشار البطالة بين حملة المؤهلات العليا والمتوسطة، (3) ارتفاع نسبة البطالة بين النساء، (4) اتجاه معدل البطالة للارتفاع في الريف خلال السنوات الأخيرة (الشوربجي، 2009). ويعكس معدل البطالة مقدار الخلل في جانبي العرض والطلب على العمالة، حيث ازداد معدل البطالة في المملكة العربية السعودية من 4.3% عام 1999، إلى 7.7% عام 2020، ثم تناقص إلى 3.5% عام 2024 (الهيئة العامة للإحصاء، 2024).

ويترتب على البطالة العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل الآثار الاقتصادية للبطالة في هدر قوة العمالة الإنتاجية غير المستغلة، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض كل من القوة الشرائية، الإنفاق الاستهلاكي، المدخرات، وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد (El-Agrody, et. al., 2010). ومن ناحية أخرى فإن للبطالة آثاراً اجتماعية منها انخفاض التقدير الشخصي للعاطل عن العمل وارتفاع معدلات الجريمة.

واهتمت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية سابقاً) بتخفيض معدلات البطالة للذكور والإناث السعوديون، إيماناً منها بأهمية الاختيار المهني الصحيح وتطوير سوق العمل وتنمية الثروة البشرية، مما أدى إلى زيادة قيمة دليل التنمية البشرية حتى بلغت 0.90 عام 2023 (برنامج الأمم المتحدة، 2025)، بالإضافة إلى تأهيل الشباب لكافة الوظائف المتاحة، إطلاق العديد من المبادرات التي تميزت بالشمولية وليس التوطين فقط، حيث دعمت المشاريع وسهلت خدمات الوزارة، رفعت أعداد المستفيدين من برامج التدريب على رأس العمل، وإطلاق بوابة العمل المطورة. كما دعمت التوطين في عدة

قطاعات منها الصحة والاتصالات والعقار والمقاولات والمطاعم والمقاهي، حتى يتم تخفيض معدل البطالة من 11.6% إلى 7% وفقاً لرؤية المملكة 2030 (العنزي، 2020).

وبالرغم من تواضع قيمة الزيادة في متوسط الأجر الشهري للعمل لدى القطاع الخاص من 1359 ريال عام 2005، إلى 3618 ريال عام 2022، إلا أن أعداد طالبي العمل في القطاع الخاص ازدادت من 114.14 ألف عامل عام 2005، إلى 354.54 ألف عامل عام 2022، معظمهم ذات الفئة العمرية 24 سنة فأقل، حيث بلغت نسبتهم 78.49% من إجمالي أعداد طالبي العمل لدى القطاع الخاص عام 2022.

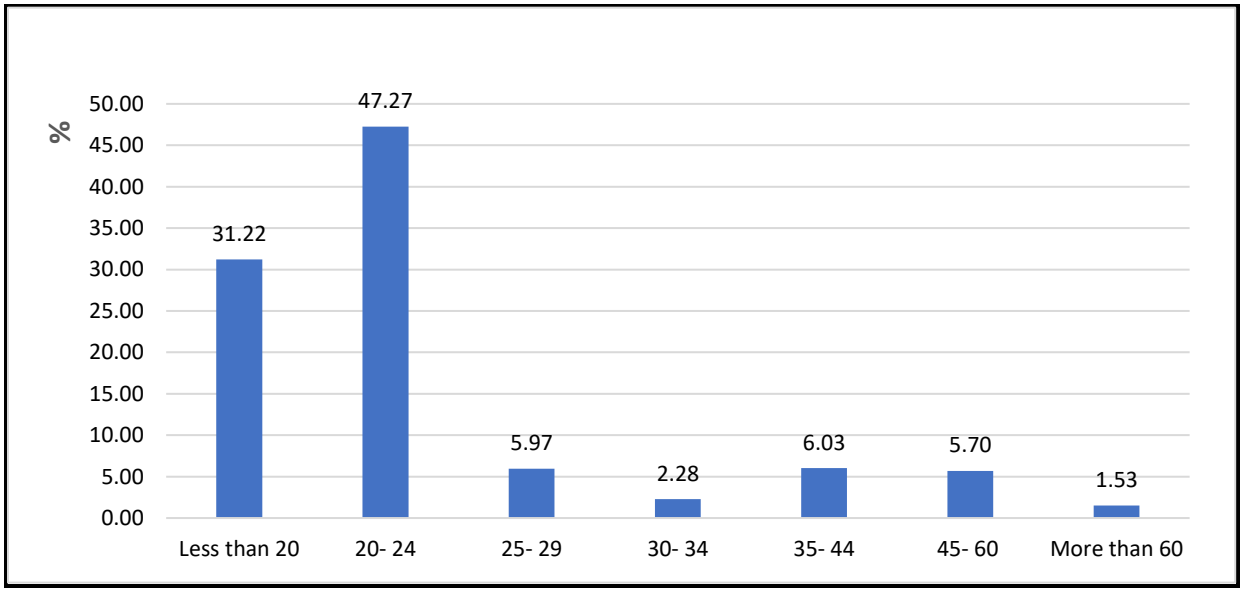

شكل (1): نسبة أعداد طالبي العمل لدى القطاع الخاص عام 2022-المصدر: إعداد الباحثين في ضوء البيانات الواردة بالموقع الإلكتروني للبنك المركزي السعودي، منصة البيانات المفتوحة.

وتناولت العديد من الدراسات الاقتصادية ظاهرة البطالة وآثارها السلبية، حيث أوضحت دراسة (البكر، 2004) أن الحالة التعليمية للقوى العاملة هي المتغير الأساسي في تفسير اختلاف حجم البطالة ونسبتها في المناطق الإدارية. كما توجد علاقة بين نسبة البطالة والجريمة وقضايا المخدرات، حيث كلما انخفض المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل، ارتفع عدد قضايا المخدرات في المنطقة.

وأهتمت دراسة (البقمي، 2009) بمعالجة مشكلة البطالة في المجتمع السعودي في ضوء الشريعة الإسلامية. وتبين من هذه الدراسة أن نسبة البطالة في المجتمع السعودي بلغت 11%، وأن أعداد العمالة الوافدة تتزايد

وفقاً لخطة التنمية الثامنة. كما يعمل حوالي 78% من العمالة الوافدة في المنشآت الصغيرة التي تمثل 95% من إجمالي عدد المنشآت في الاقتصاد السعودي. وأن معظم قرارات السعودة ركزت على المنشآت الكبيرة. وينبغي ربطها بمقاصد الشريعة التي تراعي مصالح التجار والعاطلين عن العمل.

وقام (غانم وقمرة، 2016) بدراسة البعد الاقتصادي لمشكلة البطالة في مصر خلال الفترة 1990- 2014. وتبين من هذه الدراسة زيادة جملة أعداد العاطلين عن العمل من 2.35 مليون عامل، تمثل 9.0% من جملة القوة العاملة عام 2010 إلى 3.64 مليون عامل، تمثل 13.2% من جملة القوة العاملة عام 2014. وتراوح معدل البطالة بين حد أدنى بلغ 7.7% في محافظة بني سويف وحد أعلى بلغ 24.0% في محافظة السويس عام 2013. وبلغت نسبة أعداد العاطلون في الحضر 54.03%، في حين بلغت في الريف 45.97% من إجمالي أعداد العاطلون البالغ 3.65 مليون نسمة عام 2013. ويعزى ارتفاع معدل البطالة في مصر إلى انضمام شباب جدد إلى سوق العمل وتوقف عدد كبير من المصانع وتسريح عمالها، بالإضافة إلى عدم الاستقرار وتراجع الاستثمارات وأحداث العنف التي واكبت ثورة 25 يناير عام 2011. ويعتبر معدل النمو الاقتصادي ومعدل الاستثمار ومعدل التضخم من أهم العوامل المحددة لمعدل البطالة في مصر، حيث تبين أن زيادة كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل الاستثمار بنسبة 10% تؤدي إلى تراجع معدل البطالة في مصر بمعدل يبلغ 20.2%، 10.2% لكل منهما على التوالي، في حين أن زيادة معدل التضخم يؤدي إلى زيادة معدل البطالة بمعدل يبلغ 1.1%. وأخيراً توصي هذه الدراسة بضرورة الاستقرار الأمني وتهيئة المناخ الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية والإسراع في تطبيق الحد الأقصى للأجور، بالإضافة إلى الاستمرار في تدريب العمالة وملائمتها للوظائف المتاحة في سوق العمل.

وأوضحت دراسة (الجبوري، 2019) أن البطالة انتشرت في الوطن العربي لعدة أسباب منها سوء التخطيط، عدم توجيه التنمية والاستثمار في المجالات المناسبة، عدم توافق خريجي المؤسسات التعليمية والمهنية مع متطلبات سوق العمل. واهتمت دراسة (العنزي، 2020) بدور وزارة العمل في الحد من مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030، من خلال متابعة شؤون توظيف العمالة المحلية في القطاع الخاص، تأهيل العمالة الوطنية وتدريبها وفقاً لاحتياجات سوق العمل. وتواجه وزارة العمل في القيام بدورها في الحد من البطالة عدة معوقات، أهمها ارتفاع نسبة خريجي الجامعات والمعاهد سنوياً، بالإضافة إلى رغبة الشباب في الوظيفة الحكومية دون القطاع الخاص.

وقام (الحربي والشيخ، 2021) بدراسة أثر التجارة الإلكترونية في خفض معدل البطالة بين الشباب في المملكة العربية السعودية. وتبين من هذه الدراسة أن البنية التحتية في المملكة مهيأة بشكل جيد من خلال وجود نظام خاص بالتجارة الإلكترونية وسهولة فتح المتاجر الإلكترونية، وأن هناك ضبابية لدى الشباب السعودي فيما يخص التجارة الإلكترونية ربما لعدم وجود توعية بشكل كافٍ. وتعد التجارة الإلكترونية مقبولة بشكل عام عند الشباب السعودي. كما أن عمل النساء في المتاجر الإلكترونية يعد مناسباً لطبيعة ظروفهم الأسرية، كما أن مهارات وإمكانية الشباب السعودي تتلاءم مع متطلبات الوظائف في المتاجر الإلكترونية. وأخيراً أوصت هذه الدراسة بضرورة توفير الدعم اللازم للشباب السعودي، خاصة الإناث للعمل في قطاع التجارة الإلكترونية.

وتناولت دراسة (شطي والمطيري، 2022) أثر النمو الاقتصادية على البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1999- 2020. وتبين من هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة كمتغير تابع وكل من معدل النمو الاقتصادي (إجمالي الناتج المحلي)، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، النفقات الحكومية التطويرية كمتغيرات مستقلة. وأوصت هذه الدراسة بإعادة النظر في برامج التوظيف بالعقود قصيرة الأجل التي انتشرت خلال السنوات الأخيرة في القطاع الخاص، نظراً لمحدودية مردود هذه البرامج التي لا تصب في اتجاه استقرار العمل واستدامته. واتفقت هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (الشهري، 2024) بوجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة في المملكة العربية خلال الفترة 2009- 2019.

واهتمت دراسة (البلوي والبدراني، 2023) بالعوامل المؤثرة على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية. وتبين من هذه الدراسة أن متغيري عدد المشتغلين غير السعوديين، عدد خريجي مرحلة البكالوريوس يمثلان أهم العوامل المؤثرة على معدلات البطالة، بمعاملات انحدار غير قياسية بلغت -0.161، 6.14 لكل منهما على التوالي. ويتوقع أن يبلغ معدل البطالة 13.25% عام 2030، ولذلك توصي هذه الدراسة بضرورة توفير فرص وظيفية ملائمة لتخصصات خريجي مرحلة البكالوريوس واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليص الفجوة بين معدل البطالة المتوقع والمأمول عام 2030.

ومما سبق يتضح أن جميع الدراسات السابقة أوضحت أن العوامل المحددة للبطالة تتمثل في كل من معدل النمو الاقتصادي، معدل الاستثمارات المحلية، معدل التضخم، أعداد المشتغلين غير السعوديين، عدد خريجي مرحلة البكالوريوس. ولذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها أضافت عامل مهم

وهو نسبة العمالة السعودية إلى نظيرتها الوافدة، بالإضافة إلى معدل الاستثمار الأجنبي المباشر، ضمن قائمة العوامل المحددة للبطالة في المملكة العربية السعودية.

2- الأهداف البحثية

استهدفت هذه الدراسة قياس التأثير النسبي (المرونة) لأهم العوامل المحددة للبطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2024، وذلك من خلال دراسة الأهداف التالية:

1. الوضع الراهن للعمالة والبطالة في المملكة العربية السعودية.
2. تقدير العلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة والعوامل المحددة لها في المملكة العربية السعودية.
3. اقتراح التوصيات التي من شأنها الحد من معدل البطالة وفقاً لرؤية المملكة 2030.

3- منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على البيانات الثانوية المنشورة في منصة البيانات المفتوحة لكل من الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، البنك المركزي السعودي، بيانات العمل والسكان، بالإضافة إلى المنظمات الدولية وأهمها مجموعة البنك الدولي. واعتمدت هذه الدراسة في تقدير معدل نمو البطالة لكل من الذكور والإناث في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2024، على كل من النموذج الأسي والتربيعي، وأمكن التعبير عنهما بالمعادلات التالية:

النموذج الأسي:

$$LnY = B_0 + B_1T \quad \ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

ويمكن كتابة المعادلة السابقة على النحو التالي:

$$Y = e^{B_0+B_1T} \quad \ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

حيث إن:

e تمثل أساس اللوغاريتم الطبيعي ويساوي 2.71828، B_1 تمثل معدل النمو السنوي.

ويتم الحصول عليه من خلال التفاضل الأول للنموذج، ثم القسمة على Y كما يلي (إسماعيل، 2001):

https://doi.org/10.59992/IJFAES.2025.v4n12p2
E-ISSN 2977-1498

$$\frac{dY}{dT} = B_1 e^{B_0 + B_1 T} \qquad (3)$$

$$r = \frac{dY}{dT} \div Y = B_1 \qquad (4)$$

النموذج التربيعي:

$$Y = a_0 + b_1 T + b_2 T^2 + e \qquad (5)$$

ويتم الحصول على معدل النمو السنوي لأعداد الثروة الحيوانية (الوحدات الحيوانية) من خلال إجراء التفاضل الأول للنموذج، ثم القسمة على $\bar{Y}$ كما يلي (إسماعيل، 2001):

$$\frac{dY}{dT} = b_1 + 2\, b_2 T \qquad (6)$$

$$r = \left(\frac{dY}{dT} \div \bar{Y}\right) \times 100 \qquad (7)$$

كما اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على التحليل الاقتصادي القياسي وبصفة خاصة معادلات التكامل المشترك لدراسة العوامل المحددة لمعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2024. وتم تحليل السلاسل الزمنية والكشف عن استقرار المتغيرات، باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأهمها اختبار ديكي - فوللر الموسع (ADF). ولأهمية تحديد الفجوة الزمنية المستخدمة في اختبارات جذر الوحدة، فقد تمت الاستفادة من معيار Akiake information Criterion في اختبار ديكي - فوللر الموسع Dickey - Fuller للتصحيح في حالة التباين المتغير والارتباط الذاتي. ويتم تحديد درجة التكامل للمتغيرات التي يتضمنها النموذج، فإذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند الفروق الأولى تكون السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (Dickey and Fuller, 1979). وتم تقدير معادلات التكامل المشترك بطريقة Johansen - Juselius ومن خلال هذه الطريقة تم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregressive model (VAR)، باستخدام دالة الإمكانية العظمى Maximum Likelihood Function. ويفترض اختبار Johansen - Juselius وجود P من المتغيرات الاقتصادية في متجه الانحدار الذاتي من الدرجة K كما يلي:

https://doi.org/10.59992/IJFAES.2025.v4n12p2 E-ISSN 2977-1498

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

$$X_t = \mu + \pi_1 X_{t-1} + \cdots \ldots \ldots + \pi_k X_{t-k} + e_t \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots (8)$$

حيث إن:

μ تمثل الجزء الثابت، π تمثل مصفوفة من الدرجة P (Johansen and Juselius, 1992).

وتم تحديد عدد متجهات التكامل المشترك باستخدام الاختبارات التالية:

(أ) اختبار الأثر Trace (مجموع عناصر قطر المصفوفة) ويتم حسابه كما يلي:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{p} \ln (1 - \lambda_i) \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots (9)$$

(ب) اختبار القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen Values Test ويتم حسابه كما يلي:

$$\lambda_{max} = -Tln(1 - \lambda_{r+1}) \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots (10)$$

ومن خلال مقارنة نسبة الإمكانية بالقيم الحرجة عند المستوى الاحتمالي 1%، 5% أمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك وبالتالي استخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction model (ECM)، والذي أمكن صياغته على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = a\Delta X_t + \theta(Y_{t-1} - BX_{t-1}) + \mu_t \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots (11)$$

حيث إن:

ΔY_t تساوى $(Y_t - Y_{t-1})$.

ويبين نموذج تصحيح الخطأ أن التغير في Y_t لا يعتمد على التغير فى X_t فقط، بل يعتمد أيضاً على مدى البعد عن التوازن بين (Y_t , X_t). ويتميز نموذج تصحيح الخطأ بأنه يعكس التغيرات الحركية في النموذج، كما يعكس العلاقة طويلة الأجل دون فقدان خصائصها (Johansen, 1996).

4- المفاهيم البحثية

4-1 تعريف البطالة:

تعددت تعريفات البطالة، حيث يقصد بها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة عدد السكان القادرون والراغبون في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الخامسة عشر) والعجزة وكبار السن. كما تعرف البطالة بأنها الحالة التي لا يستخدم

فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملاً. وأكثر التعريفات شيوعاً وقبولاً هو تعريف منظمة العمل الدولية (ILO)، الذي ينص على أن العاطل هو كل فرد فوق سن معين قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى. ويتم قياس معدل البطالة كما يلي (الحيالي، 2007):

معدل البطالة= (عدد العاطلين عن العمل ÷ إجمالي القوة العاملة) × 100

2-4 أنواع البطالة:

البطالة السافرة والبطالة الجزئية:

البطالة السافرة تتمثل في وجود أفراد قادرون على العمل وراغبين فيه ويبحثون عنه ولكن لا يعملون وبالتالي وقت العمل والإنتاج الذي يحققونه يساوي صفر. أما البطالة الجزئية فتتمثل في وجود أفراد يعملون أقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع أو يعملون عدد أقل من الأيام، ومن ثم وقت العمل بالنسبة للبطالة الجزئية أقل من الوقت المتعارف عليه في المجتمع. ويطلق على البطالة السافرة والجزئية البطالة الأفقية. أما فيما يتعلق بالبعد الثاني للبطالة والذي يتمثل في الاستخدام غير الكفء للعمالة فهو يشير إلى استخدام الفرد في عمل يحقق فيه إنتاجية أقل من حد أدني معين. ويطلق على هذا النوع البطالة الرأسية (أحمد وآخرون، 1996). وتعتبر البطالة المقنعة أحد أشكال البطالة الرأسية حيث أنها تشير إلى الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن عدد من العمال دون التأثير على الناتج الكلي ومن ثم فهي الحالة التي تنخفض فيها الإنتاجية الحدية إلى الصفر.

البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

البطالة الاحتكاكية هي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى. وعادة ما تكون فترات البطالة الاحتكاكية بين الأفراد قصيرة الأجل ومن العوامل التي تؤثر فيها هو مدي توفر المعلومات عن سوق العمل والعمالة وتكلفة البحث عن فرصة العمل، وبالتالي تتسم البطالة الاحتكاكية بأنها مؤقتة وأن الاحتكاك لسوق العمل لابد وأن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة (خليفة، 2005).

البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

البطالة الهيكلية تشير إلى ذلك النوع الذي يحدث نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد بحيث تصبح مؤهلات

العمالة غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة. ويمكن التغلب على هذا النوع من البطالة عن طريق التدريب واكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة. كما تحدث البطالة الهيكلية نتيجة لإحلال التكنولوجيا، حيث يؤدي التغير التكنولوجي إلى استخدام أساليب إنتاجية جديدة وإنتاج نوعيات جديدة من السلع بدلاً من السلع القديمة، ويترتب على ذلك فقد فرص عمل حيث أن العمال القدامى لا يستطيعون التكيف في الأجل القصير مع فرص العمل الجديدة التي أحدثتها التكنولوجيا لاختلاف قدراتهم ومؤهلاتهم (الشوربجي، 2009).

البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

البطالة الدورية هي البطالة الناجمة عن تقلب الدورات الاقتصادية، أي تحدث نتيجة لانخفاض الطلب أو الإنفاق الكلي، حيث يترتب على انخفاض الدورة الاقتصادية انخفاض الناتج الكلي وزيادة معدلات البطالة وهذا يحدث في فترات الركود والكساد حيث ينخفض الناتج ويظل مستوي الأسعار مرتفعاً في حالة الركود وينخفض في حالة الكساد، وذلك مثل ما حدث في فترات الركود للاقتصاد العالمي خلال الفترة 1924- 1927 وعندما وصل إلى الكساد العظيم في عام 1933 والذي قوض الأنشطة الاقتصادية وأدي إلى ظهور نسب بطالة مرتفعة.

البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

البطالة الموسمية هي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد، مما يؤدي إلى فقدان العاملين وظائفهم مؤقتاً في هذه القطاعات.

البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):

البطالة المقنعة هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية، حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية. وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول ذات التضخم السكاني وفي الأجهزة الحكومية وفي وحدات الإنتاج المملوكة للدولة، حيث يتم التشغيل لأغراض اجتماعية وسياسية، وهذا يعني أن البطالة المقنعة تحدث عندما يوجد عدد من العمال يفوق العدد المطلوب للعمل بحيث إذا تم سحب هذا الفائض فلن يؤثر ذلك على كمية الإنتاج (الحيالي، 2007).

البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):

البطالة السلوكية هي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

البطالة المستوردة (Imported Unemployment):

البطالة المستوردة هي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع.

البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية:

البطالة الاختيارية وهي الحالة التي يوجد فيها أفراد قادرون على العمل ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم. أما البطالة الإجبارية فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عند الأجور السائدة ولا يجدونه (خليفة، 2005).

5- النتائج البحثية

5-1 الوضع الراهن للعمالة ومعدلات البطالة في المملكة العربية السعودية:

5-1-1 الوضع الراهن للعمالة في المملكة العربية السعودية:

بدراسة الوضع الراهن للعمالة السعودية والوافدة في القطاعين الحكومي والخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2024، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (1، 2) تفوق متوسط إجمالي العمالة في القطاع الخاص البالغ 8.05 مليون عامل، على نظيره البالغ 1.02 مليون عامل في القطاع الحكومي خلال فترة الدراسة. كما أن معظم العمالة في القطاع الحكومي هي عمالة سعودية، حيث بلغ متوسط نسبة العمالة السعودية إلى نظيرتها غير السعودية 1544.06%، نظراً لزيادة العمالة السعودية في القطاع الحكومي بمعدل نمو سنوي بلغ 3.7%، في حين تراجعت العمالة الوافدة في القطاع الحكومي بمعدل تناقص سنوي بلغ 2.3% خلال فترة الدراسة.

أما في القطاع الخاص فإن معظم العمالة هي عمالة وافدة، حيث بلغ متوسط نسبة العمالة السعودية إلى نظيرتها غير السعودية 19.3%. وازدادت نسبة العمالة السعودية إلى نظيرتها غير السعودية في القطاعين الحكومي والخاص بمعدلات نمو سنوية بلغت 6.0%، 5.6% لكل منهما على التوالي خلال فترة الدراسية.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

واتسمت العمالة في القطاعين الحكومي والخاص بالاستقرار شبه النسبي، فيما عدا العمالة السعودية في القطاع الخاص، حيث بلغ معامل الاختلاف 39.21%، كما اتسمت نسبة العمالة السعودية إلى نظيرتها غير السعودية في القطاع الحكومي بعدم الاستقرار، نظراً لارتفاع قيمة معامل الاختلاف البالغة 43.52%، مقارنة بنظيرتها المقدرة البالغة 32.8% في القطاع الخاص خلال فترة الدراسة.

جدول (1): التحليل الوصفي للعمالة في القطاعين الحكومي والخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2024. - المصدر: جمعت وحسبت من البيانات المفتوحة لمنصة البنك المركزي السعودي.

البيان	القطاع الحكومي				القطاع الخاص			
	السعودي ألف عامل	غير السعودي ألف عامل	الإجمالي ألف عامل	نسبة السعودي إلى غير السعودي	السعودي ألف عامل	غير السعودي ألف عامل	الإجمالي ألف عامل	نسبة السعودي إلى غير السعودي
الحد الأدنى	613.32	44.00	694.77	753.02	620.00	4740.00	5360.00	10.97
الحد الأعلى	1232.47	81.45	1283.06	2707.22	2170.33	8492.97	10168.14	30.94
المتوسط	954.61	66.53	1021.12	1544.06	1319.78	6725.65	8045.43	19.30
الانحراف المعياري	236.22	12.13	228.04	672.00	517.49	1208.93	1594.97	6.33
معامل الاختلاف	24.75	18.24	22.33	43.52	39.21	17.97	19.82	32.80

جدول (2): معادلات الاتجاه العام للعمالة في القطاعين الحكومي والخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2024.- المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (1).

البيان	معدل النمو %	F	R^2	المعادلة
القطاع الحكومي:				
السعودي	3.7	290.64	0.93	$\hat{LnY}_1 = 13.296 + 0.037T$ $(449.36)^{**}$ $(17.05)^{**}$
غير السعودي	-2.3	35.00	0.63	$\hat{LnY}_2 = 11.368 - 0.023T$ $(209.23)^{**}$ $(-5.92)^{**}$
الإجمالي	3.3	239.53	0.92	$\hat{LnY}_3 = 13.417 + 0.033T$ $(461.43)^{**}$ $(15.48)^{**}$
نسبة السعودي إلى غير السعودي%	6.0	397.17	0.95	$\hat{LnY}_4 = 6.533 + 0.060T$ $(157.64)^{**}$ $(19.93)^{**}$
القطاع الخاص:				
السعودي	7.6	117.52	0.88	$\hat{LnY}_5 = 13.285 + 0.076T$ $(174.39)^{**}$ $(10.84)^{**}$
غير السعودي	2.1	8.71	0.35	$\hat{LnY}_6 = 15.508 + 0.021T$ $(203.81)^{**}$ $(2.95)^{**}$
الإجمالي	2.9	21.53	0.57	$\hat{LnY}_7 = 15.598 + 0.029T$ $(224.60)^{**}$ $(4.64)^{**}$
نسبة السعودي إلى غير السعودي %	5.6	68.32	0.81	$\hat{LnY}_8 = 2.382 + 0.056T$ $(32.74)^{**}$ $(8.26)^{**}$

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

5-1-2 الوضع الراهن لمعدلات البطالة في المملكة العربية السعودية:

بدراسة الوضع الراهن لمعدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2024، يتضح من البيانات الواردة بالأشكال (2، 3، 4) وجدولي (3، 4) تفوق متوسط معدل البطالة البالغ 26.62% للإناث السعوديون على نظيره البالغ 6.73% للذكور خلال فترة الدراسة. وتراجع معدل البطالة للذكور بمعدل تناقص سنوي بلغ 1.8%، في حين ازداد معدل البطالة للإناث بمعدل نمو سنوي ضئيل بلغ 0.26% خلال فترة الدراسة. وبالرغم من انخفاض معدلات البطالة للذكور والإناث غير السعوديون، إلا أنها ازدادت بمعدلات نمو سنوية بلغت 1.88%، 9.5% لكل منهما على التوالي خلال فترة الدراسة.

وعلى مستوى المملكة العربية السعودية، تراوح معدل البطالة بين حد أدنى بلغ 3.5% عام 2024، وحد أعلى بلغ 7.7% عام 2020، بمتوسط سنوي بلغ 5.51% خلال فترة الدراسة. وتفوق متوسط معدل البطالة البالغ 16.65% للإناث على نظيره البالغ 3.36% للذكور، نظراً لتراجع معدل البطالة للذكور بمعدل تناقص سنوي بلغ 2.7%، في حين ازداد معدل البطالة للإناث بمعدل نمو سنوي بلغ 1.9% خلال الفترة 2000- 2024. كما اتسمت معدلات البطالة للذكور والإناث السعوديون بالاستقرار النسبي، في حين اتسمت معدلات البطالة للذكور والإناث غير السعوديون بعدم الاستقرار، ومما يدل على ذلك ارتفاع قيمة معامل الاختلاف البالغة 66.67%، 103.62% لكل منهما على التوالي خلال فترة الدراسة.

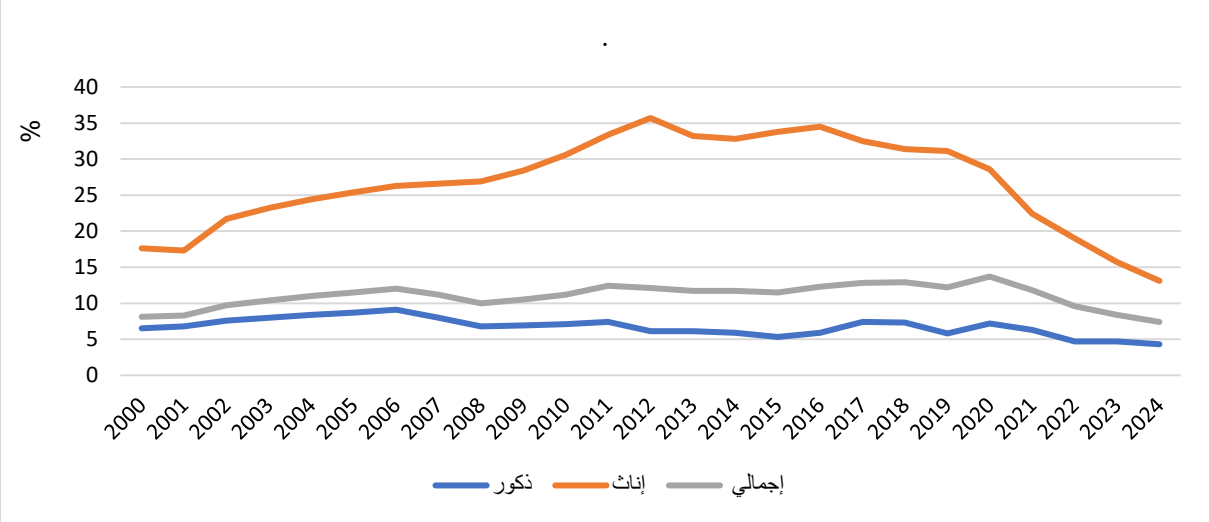

شكل (2): معدل البطالة للذكور والإناث السعوديون خلال الفترة 2000- 2024-المصدر: إعداد الباحثين في ضوء البيانات المنشورة بمنصة البنك المركزي السعودي.

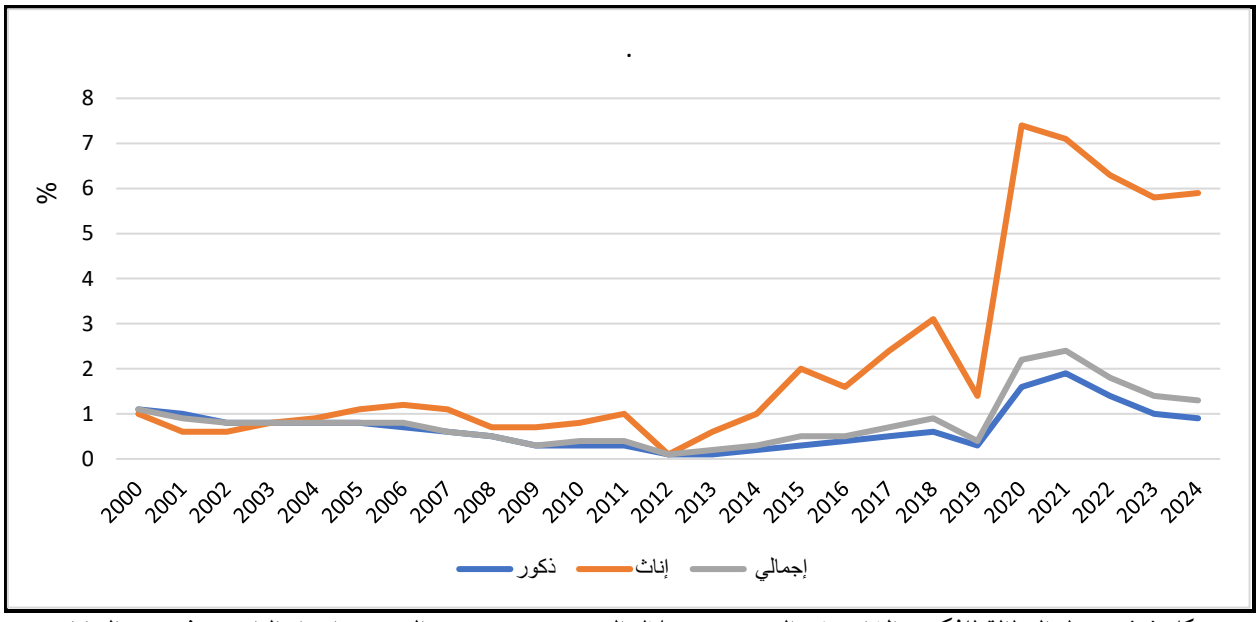

شكل (3): معدل البطالة للذكور والإناث غير السعوديون خلال الفترة 2000- 2024-المصدر: إعداد الباحثين في ضوء البيانات المنشورة بمنصة البنك المركزي السعودي.

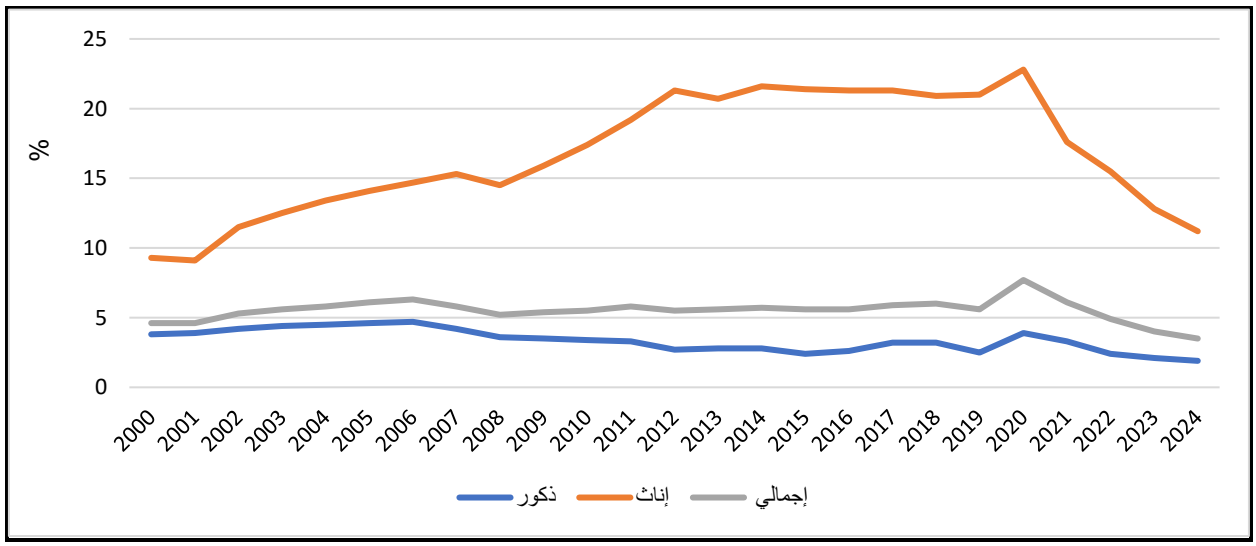

شكل (4): معدل البطالة للذكور والإناث لإجمالي السكان في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2024. -المصدر: إعداد الباحثين في ضوء البيانات المنشورة بمنصة البنك المركزي السعودي.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

جدول (3): التحليل الوصفي لمعدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2024.- المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بالأشكال (2، 3، 4).

البيان	إجمالى السكان			غير السعوديون			السعوديون		
	الإجمالى	الإناث	الذكور	الإجمالى	الإناث	الذكور	الإجمالى	الإناث	الذكور
الحد الأدنى	3.5	9.1	1.9	0.1	0.1	0.1	7.4	13.1	4.3
الحد الأعلى	7.7	22.8	4.7	2.4	7.4	1.9	13.7	35.7	9.1
المتوسط	5.51	16.65	3.36	0.84	2.21	0.69	10.97	26.62	6.73
الانحراف المعياري	0.8	4.28	0.82	0.59	2.29	0.46	1.64	6.5	1.25
معامل الاختلاف %	14.52	25.71	24.40	70.24	103.62	66.67	14.95	24.42	18.57

جدول (4): معادلات الاتجاه العام لمعدلات البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2024.- المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بالأشكال (2، 3، 4).

البيان	معدل النمو %	F	R^2	المعادلة
السعوديون:				
الذكور	-1.8	21.03	0.48	$Ln\hat{Y}_1 = 2.126 - 0.018T$ $(36.00)^{**}\ (-4.59)^{**}$
الإناث	0.26	71.85	0.87	$\hat{Y}_2 = 10.933 + 3.372T - 0.127T^2$ $(6.78)^{**}\ (11.82)^{**}\ (-11.95)^{**}$
الإجمالي	0.54	15.69	0.59	$\hat{Y}_3 = 7.411 + 0.709T - 0.025T^2$ $(10.36)^{**}\ (5.60)^{**}\ (-5.42)^{**}$
غير السعوديون:				
الذكور	1.88	12.75	0.54	$\hat{Y}_4 = 1.358 - 0.169T + 0.007T^2$ $(6.35)^{**}\ (-4.46)^{**}\ (4.90)^{**}$
الإناث	9.5	21.94	0.49	$Ln\hat{Y}_5 = -0.915 + 0.095T$ $(-3.02)^{**}\ (4.68)^{**}$
الإجمالي	4.05	14.49	0.57	$\hat{Y}_6 = 1.345 - 0.174T + 0.008T^2$ $(5.10)^{**}\ (-3.73)^{**}\ (4.55)^{**}$
إجمالي السكان:				
الذكور	-2.7	37.34	0.62	$Ln\hat{Y}_7 = 1.534 - 0.027T$ $(23.18)^{**}\ (-6.11)^{**}$
الإناث	1.9	8.91	0.28	$Ln\hat{Y}_8 = 2.519 + 0.019T$ $(25.49)^{**}\ (2.98)^{**}$
الإجمالي	-0.09	4.43	0.29	$\hat{Y}_9 = 4.518 + 0.229T - 0.009T^2$ $(9.84)^{**}\ (2.82)^{**}\ (-2.97)^{**}$

2-5 العوامل المحددة لمعدل البطالة في المملكة العربية السعودية:

1-2-5 توصيف المتغيرات الاقتصادية المحددة لمعدل البطالة في المملكة العربية السعودية:

تم توصيف معدل البطالة في الجزء الخاص بدراسة الوضع الراهن، أما فيما يتعلق بالمتغيرات المحددة لمعدل البطالة خلال الفترة 2000- 2024، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (5، 6) أن معدل النمو الاقتصادي معبراً عنه بمعدل النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، تراوح بين حد أدنى بلغ -3.8% عام 2020 وحد أعلى بلغ 12.00% عام 2022، بمتوسط سنوي بلغ 3.93% خلال فترة الدراسة. وتراوح معدل الاستثمارات المحلية بين حد أدنى بلغ 13.32% عام 2012 وحد أعلى بلغ 25.57% عام 2024، بمتوسط سنوي بلغ 17.42%. كما تراوح معدل التضخم في المملكة العربية السعودية معبراً عنه بمعامل الانكماش الضمني بين حد أدنى بلغ 36.15% عام 2001 وحد أعلى بلغ 102.23% عام 2022، بمتوسط سنوي بلغ 70.46%. وتراوحت نسبة العمالة السعودية إلى العمالة الوافدة بين حد أدنى بلغ 23.87% عام 2002 وحد أعلى بلغ 50.19% عام 2021، بمتوسط سنوي بلغ 32.33%. كما تراوح معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إجمالي الناتج المحلي بين حد أدنى بلغ 0.02% عام 2001 وحد أعلى بلغ 3.19% عام 2016، بمتوسط سنوي بلغ 1.0% خلال الفترة 2000- 2024.

واتسمت المتغيرات المحددة لمعدل البطالة بالاستقرار النسبي، فيما عدا متغيري معدل النمو الاقتصادي ومعدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظراً لارتفاع قيمة معامل الاختلاف البالغة 96.95%، 87.0% لكل منهما على التوالي. وبحساب معدل النمو السنوي للمتغيرات المحددة لمعدل البطالة في المملكة العربية السعودية، فقد تراوح بين حد أدنى بلغ 1.4% لمعدل الاستثمارات المحلية وحد أعلى بلغ 6.7% لمعدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2000- 2024. كما يتضح من البيانات الواردة بجدول (7) عدم وجود مشكلة تعدد العلاقات الخطية (الازدواج الخطي) بين المتغيرات المحددة لمعدل البطالة خلال الفترة 2000- 2024، نظراً لتواضع قيمة معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات، حيث تراوحت قيمة معامل الارتباط البسيط بين حد أدنى بلغ -0.08 بين متغيري معدل النمو الاقتصادي، نسبة العمالة السعودية إلى الوافدة، وحد أعلى بلغ 0.61 بين متغيري معامل الانكماش الضمني، نسبة العمالة السعودية إلى الوافدة.

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

جدول (5): التحليل الوصفي لأهم المتغيرات المحددة لمعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2024.- المصدر: جمعت وحسبت من منصة البيانات المفتوحة لكل من الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، مجموعة البنك الدولي، الفترة 2000- 2024.

البيان	معدل النمو الاقتصادي %	معدل الاستثمارات المحلية %	معدل الاستثمار الأجنبي المباشر %	التضخم (معامل الانكماش الضمني)	نسبة العمالة السعودية إلى الوافدة %
الحد الأدنى	-3.80	13.32	0.02	36.15	23.87
الحد الأعلى	12.0	25.57	3.19	102.23	50.19
المتوسط	3.93	17.42	1.00	70.46	32.33
الانحراف المعياري	3.81	2.90	0.87	20.61	7.81
معامل الاختلاف %	96.95	16.65	87.00	29.25	24.16

جدول (6): معادلات الاتجاه العام لأهم المتغيرات المحددة لمعدل البطالة خلال الفترة 2000 - 2024.- المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (5).

البيان	معدل النمو %	F	R^2	النموذج
معدل النمو الاقتصادي	-	0.20	0.01	$\hat{X}_1 = 4.559 - 0.048T$ $(2.85)^{**}\ (-0.45)^{ns}$
معدل الاستثمارات المحلية	1.4	20.87	0.48	$Ln\hat{X}_2 = 2.654 + 0.014T$ $(55.61)^{**}\ (4.57)^{**}$
التضخم (معامل الانكماش الضمني)	4.0	96.70	0.81	$Ln\hat{X}_3 = 3.684 + 0.040T$ $(60.57)^{**}\ (9.83)^{**}$
نسبة العمالة السعودية إلى الوافدة	2.4	36.98	0.62	$Ln\hat{X}_4 = 3.137 + 0.024T$ $(53.18)^{**}\ (6.08)^{**}$
معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة	6.7	3.71	0.14	$Ln\hat{X}_5 = -1.448 + 0.067T$ $(-2.77)^{**}\ (1.96)^{*}$

** معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%، * معنوية عند المستوى الاحتمالي 5%، ns غير معنوية.

جدول (7): مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المحددة لمعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2024.

المتغير	معدل البطالة Y	معدل النمو الاقتصادي X_1	معدل الاستثمارات المحلية X_2	معامل الانكماش الضمني X_3	نسبة العمالة السعودية إلى الوافدة X_4	معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة X_5
معدل البطالة Y	1	-0.09	-0.41	-0.13	0.35	-0.16
معدل النمو الاقتصادي X_1	-0.09	1	-0.22	0.11	-0.08	0.14
معدل الاستثمارات المحلية X_2	-0.41	-0.22	1	0.53	0.41	0.45
معامل الانكماش الضمني X_3	-0.13	0.11	0.53	1	0.61	0.36
نسبة العمالة السعودية إلى الوافدة X_4	0.35	-0.08	o.41	0.61	1	o.32
معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة X_5	-0.16	0.14	0.45	0.36	0.32	1

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

2-2-5 اختبار استقرار المتغيرات خلال فترة الدراسة:

تم اختبار استقرار المتغيرات المحددة لمعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2024 وذلك بإجراء اختبار جذر الوحدة (اختبار ديكي فوللر الموسع) الوارد بجدول (8). وتبين أن كل من معدل النمو الاقتصادي، معدل الاستثمار الأجنبي المباشر هما متغيرين مستقرين في المستوى، في حين أن بقية المتغيرات التالية: معدل البطالة، معدل الاستثمارات المحلية، التضخم (معامل الانكماش الضمني)، نسبة العمالة السعودية إلى نظيرتها الوافدة، تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها متغيرات غير مستقرة في المستوى، حيث أن قيم (t) المحسوبة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وبأخذ الفروق الأولى للمتغيرات المستخدمة في التقدير، أتضح أن جميعها أصبحت مستقرة، أي أنها لا تحتوي على جذر الوحدة، حيث أن قيم (t) المحسوبة أصبحت أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% أو 1% ومن ثم تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ومستقرة مما يبرر المضي قدماً في إجراء التكامل المشترك، بعد استبعاد كل من معدل النمو الاقتصادي، معدل الاستثمار الأجنبي المباشر، لتوحيد درجة استقرار المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

جدول (8): اختبار جذر الوحدة (ديكي فوللر الموسع) للمتغيرات المحددة لمعدل البطالة خلال الفترة 2000- 2024.

الخصائص		مستوى المعنوية	intercept	Trend and intercept	none
القيم الحرجة / المتغيرات		1%	-3.79	-4.39	-2.66
		5%	-3.01	-3.61	-1.95
		10%	-2.65	-3.24	-1.61
معدل البطالة Y_1	المستوى	قيمة (t)	-2.84	-1.56	-0.52
		قيمة معيار (AIC)	2.21	2.12	2.16
	الفروق الأولى	قيمة (t)	-4.70	-5.21	-4.79
		قيمة معيار (AIC)	2.30	2.25	2.21
معدل النمو الاقتصادي X_1	المستوى	قيمة (t)	-5.02	-5.01	0.55
		قيمة معيار (AIC)	5.52	5.58	5.78
	الفروق الأولى	قيمة (t)	-7.64	-7.43	-7.78
		قيمة معيار (AIC)	5.79	5.87	5.71
معدل الاستثمارات المحلية X_2	المستوى	قيمة (t)	0.30	-0.83	1.45
		قيمة معيار (AIC)	3.78	3.75	3.70
	الفروق الأولى	قيمة (t)	-3.76	-4.07	-3.59
		قيمة معيار (AIC)	3.81	3.81	3.78
معامل الانكماش الضمني X_3	المستوى	قيمة (t)	-1.04	-2.20	1.34
		قيمة معيار (AIC)	6.93	6.85	6.94
	الفروق الأولى	قيمة (t)	-4.34	-4.24	-4.19
		قيمة معيار (AIC)	7.04	7.13	7.05
	المستوى	قيمة (t)	-1.82	-2.79	-0.32

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

نسبة العمالة السعودية إلى الوافدة X_4		قيمة معيار (AIC)	5.47	5.34	5.53
	الفروق الأولى	قيمة (t)	-3.09	-3.12	-3.17
		قيمة معيار (AIC)	5.54	5.61	5.45
معدل الاستثمار الأجنبي المباشر X_5	المستوى	قيمة (t)	-4.25	-4.93	-1.06
		قيمة معيار (AIC)	2.72	2.63	3.02
	الفروق الأولى	قيمة (t)	-5.03	-4.83	-4.88
		قيمة معيار (AIC)	2.94	3.04	2.92

3-2-5 اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين معدل البطالة والعوامل المحددة لها:

تم إجراء اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك بين معدل البطالة والعوامل المحددة لها خلال الفترة 2000- 2024، يتضح من نتائج اختباري الأثر والقيمة الذاتية العظمي الواردة بجدول (9) قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%، حيث أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر وقدرها 37.35 أقل من القيمة الحرجة البالغة 47.85. كما أعطى اختبار القيمة الذاتية العظمى نفس نتائج اختبار الأثر.

جدول (9): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين معدل البطالة والعوامل المحددة لها.

فرضية العدم لمتجه التكامل Vector	القيمة الذاتية Eigen value	اختبار الأثر Trace statistic	القيمة الذاتية العظمى Maximum Eigen value statistic	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	
				اختبار الأثر	اختبار القيمة الذاتية العظمى
R = 0	0.52	37.65	16.75	47.85	27.58
R ≤ 1	0.46	20.90	14.17	29.80	21.13
R ≤ 2	0.24	6.72	6.23	15.49	14.26
R ≤ 3	0.02	0.49	0.49	3.84	3.84

ونظراً لعدم وجود متجهات للتكامل المشترك بين المتغيرات، فقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) في دراسة العوامل المحددة لمعدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000- 2024. وتم تقدير العلاقة بين معدل البطالة وكل من معدل الاستثمارات المحلية، التضخم (معامل الانكماش الضمني)، نسبة العمالة السعودية إلى نظيرتها الوافدة، باستخدام الفروق الأولى (Gujarati, translated and reviewed by Odeh and Al-Dash, 2015) للمتغيرات في الصورة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة، تبين أفضلية النموذج الخطي وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$D(\hat{Y}) = 0.284 - 0.288D(X_2) + 0.083D(X_3) - 0.058D(X_4) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (12)$$
$$(2.24)^{*} \quad (-3.25)^{**} \quad (4.69)^{**} \quad (-2.03)^{*}$$

International Journal of Financial, Administrative and Economic Sciences, London Vol (4), No (12), 2025
https://doi.org/10.59992/IJFAES.2025.v4n12p2 E-ISSN 2977-1498

International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)
Vol. (4), No. (12)
IJFAES
December 2025
المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية
الإصدار (4)، العدد (12)

$$R^2 = 0.57, F = 8.67, D.W. = 2.25, Lm\ test = 0.34, Arch\ test = 0.005$$

ويتضح من المعالم الإحصائية للنموذج المقدر أن زيادة قدرها 10% في كل من معدل الاستثمارات المحلية، نسبة العمالة السعودية إلى نظيرتها الوافدة، تؤدي إلى تراجع البطالة في المملكة العربية السعودية بمعدل يبلغ 9.1%، 3.4%* لكل منهما على التوالي، في حين أن زيادة التضخم (معامل الانكماش الضمني) بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة البطالة بمعدل يبلغ 10.6%. كما تبين أن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج تفسر حوالي 57% من التغيرات التي حدثت في معدل البطالة خلال فترة الدراسة، بينما بقية التغيرات وتقدر بحوالي 43% تعزى إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج المقدر.

ويتضح أيضاً خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وفقاً لقيمة $D.W$، وعدم معنوية قيمة (F) البالغة 0.34 لاختبار Breusch-Godfrey serial correlation LM Test، كما لا يوجد ارتباط ذاتي في تباين السلسلة، نظراً لعدم معنوية قيمة (F) البالغة 0.005 لاختبار Arch Test، كما يتمتع النموذج المقدر بكفاءة جيدة في تمثيل البيانات المستخدمة في التقدير، وفقاً لمؤشرات قياس كفاءة النموذج وأهمها معامل عدم التساوي لثيل (U- Theil) والذي اقتربت قيمته من الصفر (جدول 10).

جدول (10): مؤشرات قياس كفاءة النموذج المقدر خلال الفترة 2000-2024.
المصدر: جمعت وحسبت من النموذج الاقتصادي القياسي المقدر في هذه الدراسة.

المؤشر	القيمة
الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ العشوائي R.M.S.E.	0.904
متوسط الخطأ المطلق M.A.E.	0.709
متوسط النسبة المئوية للخطأ المطلق M.A.P.E.	12.43
معامل عدم التساوي لثيل Theil (U)	0.084

6- الخلاصة Conclusions

البطالة من أخطر المشكلات التي تعاني منها معظم دول العالم، خاصة الدول النامية والفقيرة، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وأمنية. ومن خلال قدرة الدولة على تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، استطاعت تخفيض معدل البطالة حتى بلغ 4.3% للذكور، 13.1% للإناث عام 2024. وتفوق معدل البطالة للإناث على نظيره للذكور، نظراً لتراجع البطالة للذكور بمعدل بلغ 2.7%، في حين ازدادت

* تم حسابها بإستخدام القانون التالي: $E = \frac{dY}{dX} \times \frac{\bar{X}}{\bar{Y}}$

البطالة للإناث بمعدل بلغ 1.9% خلال الفترة 2000- 2024. وتتأثر البطالة بالعديد من العوامل الاقتصادية أهمها معدل الاستثمار المحلية والتضخم ونسبة العمالة السعودية إلى نظيرتها الوافدة، حيث تبين أن زيادة قدرها 10% في كل من معدل الاستثمارات المحلية، نسبة العمالة السعودية إلى نظيرتها الوافدة، تؤدي إلى تراجع البطالة في المملكة العربية السعودية بمعدل يبلغ 9.1%، 3.4% لكل منهما على التوالي، في حين أن زيادة التضخم (معامل الانكماش الضمني) بنسبة 10% تؤدي إلى زيادة البطالة بمعدل يبلغ 10.6%. وبالرغم من نجاح الدولة في تخفيض معدل البطالة للإناث من 35.7% عام 2012، إلى 13.1% عام 2024، إلا أنه وفقاً لرؤية المملكة 2030، فإن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تأخذ على عاتقها مسؤولية الاستمرار في تخفيض معدلات البطالة للإناث، من خلال زيادة برامج التدريب للعمالة وملائمتها للوظائف المتاحة في سوق العمل.

7- المراجع

- أحمد، عبد الرحمن يسرى، وعبد القادر محمد عبد القادر، وأحمد رمضان. النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1996، ص: 286.
- إسماعيل، محمد عبد الرحمن (2001). تحليل الانحدار الخطي، مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ص: 114.
- برنامج الأمم المتحدة (2025). تقرير التنمية البشرية 2025، لمحة عامة، رهن بخيار الإنسان والإمكانات في عصر الذكاء الاصطناعي.
- البقمي، ناصح المرزوقي (2009). معالجة مشكلة البطالة في المجتمع السعودي في ضوء الشريعة الإسلامية، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 38، (مايو- أغسطس)، ص: 99- 152.
- البكر، محمد عبد الله (2004). أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع، دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد 32، عدد 2، ص: 263- 295.
- البلوي، أسماء حامد؛ البدراني، بدر بن سالم (2023). البطالة في المملكة العربية السعودية: دراسة استشرافية، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس (ASEP)، العدد 147، 3 يوليو، ص: 55- 71.
- البنك الدولي، منصة البيانات المفتوحة، الفترة 2000- 2024.

- البنك المركزي السعودي، منصة البيانات المفتوحة، الفترة 2000- 2024.
- الجبوري، منى عبد الله (2019). البطالة في دول الوطن العربي أسبابها ولأثار الناجمة عنها، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار السابع، 5 نوفمبر، ص: 1- 12.
- الحربي، وليد بن حسن؛ الشيخ، أحمد عبد الوكيل (2021). تأثير التجارة الإلكترونية في خفض معدل البطالة الفعلي لدى الشباب السعودي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث (AISRP)، المجلد 5، العدد 6، 30 مارس، ص: 42- 65.
- الحيالي، وليد ناجي (2007). دراسة بحثية حول البطالة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد.
- خليفة، محمد ناجي حسن (2005). البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
- شطي، وليد عبد الوهاب؛ المطيري، متعب مصلح حامد (2022). أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية خلال الفترة 1999- 2020)، المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP)، العدد 48، 2 تشرين الأول، ص: 829- 858.
- الشهري، مشاعل فيصل (2024). أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية للفترة 2009- 2019، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد السادس والسبعون، شهر (10)، ص: 1- 38.
- الشوربجي، مجدي (2009). أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، دولة الجزائر، العدد السادس، ص: 141- 174.
- العنزي، معيوف عشوي (2020). دور وزارة العمل في الحد من مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الفيوم، مجلد 18، العدد 18، الجزء الثاني، يناير، ص: 493- 514.
- غانم، عادل محمد خليفة وسحر عبد المنعم السيد قمره (2016). البعد الاقتصادي لمشكلة البطالة في مصر، مجلة الجمعية السعودية للعلوم الزراعية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني (أ)، يونيو، ص: 92- 108.

- الهيئة العامة للإحصاء (2024). إحصاءات سوق العمل 2024، الفترة 2000- 2024.
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، منصة البيانات المفتوحة، الفترة 2000- 2024.
- Dickey, D. and Fuller, W. (1979). Distribution of the estimators for auto-regressive time series with a unit root. Journal of the American Statistical Association, Vol. 74, P: 427-431.
- El-Agrody, N. M., Othman, A. Z. and Hassan, M. B. (2010). Economic Study of Unemployment in Egypt and Impacts on GDP, Nature and Science, Vol. 8, Number 10, P: 102- 111.
- Gujarati, Damodar N., Arabization and review by Odeh, Hind Abdel Ghaffar and Al-Dash, Afaf Ali Hassan (2015). Basic Econometrics, the Second Part, Marekh House of Publishing, Cairo, P:1145- 1146.
- Johansen, S. and Juselius, K. (1992). Testing Structural hypothesis in a multivariate Co-integration analysis of the PPP and the UIP for UK, Journal of Econometrica, Vol. 53, P: 211-244.
- Johansen, S. (1996). Likelihood – Based inference in Cointegrated Vector Auto-Regressive models, Oxford University Press.